



الإطار

ضعوا حداً للاعتقالات الأمريكية غير القانونية

إغلاق غوانتانامو يلقي تحديات ضخمة في وجه المجتمع الدولي.* بيد أنه سجن أمريكي وتتحمل حكومة الولايات المتحدة في نهاية المطاف مسؤولية إيجاد حل يتقيد بالقانون الدولي ولا يؤدي إلى مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

- إغلاق مرفق الاعتقال في خليج غوانتانامو.
- وضع حد فوري ودائم لبرنامج الاعتقال السري الأمريكي وإغلاق أية مرافق اعتقال سرية. أينما كانت.
- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين المحتجزين في "الحرب على الإرهاب". ومن ضمنهم أولئك المحتجزون في غوانتانامو. إلا إذا كانت ستوجه إليهم تهمة ويقدمون إلى محاكمة عادلة.
- الإعلان بأنها لن تلجأ إلى الاعتقال السري والنقل غير القانوني للمعتقلين بين الدول (النقل السري) أو الاختفاء القسري في عمليات مكافحة الإرهاب.
- التعهد بعدم الإرسال القسري للمعتقلين المفرج عنهم إلى أية دولة قد يواجهون فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.
- تنفيذ عملية عادلة وشفافة لتقييم حالة كل معتقل سيطلق سراحه من أجل تحديد ما إذا كان يستطيع العودة بأمان إلى بلده الأصلي أو ما إذا كان يجب العثور على حل آخر.
- توجيه تهمة إلى أولئك الذين سنتهم مقاضاتهم بارتكاب جرائم جنائية معروفة وتقديمهم لمحاكمة عادلة أمام محكمة مستقلة وحيادية، مثل محكمة اتحادية أمريكية. ولا يجوز اللجوء إلى عقوبة الإعدام.
- عدم القبول في أية إجراءات بأية معلومات تُنتزع تحت وطأة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، إلا في الدعاوى المرفوعة ضد المسؤولين عن هذه المعاملة.

وتدعو منظمة العفو
الدولية السلطات
الأمريكية إلى:

- التأكيد من امتناع جميع المسؤولين الأمريكيين عن تقويض مبدأ افتراض البراءة فيما يتعلق بمعتقلي غوانتانامو وغيرهم من الذين أسروا في إطار "الحرب على الإرهاب".
- إلغاء قانون اللجان العسكرية للعام 2006 أو إدخال تعديلات جوهرية عليه بما يتماشى مع القانون الدولي لأنه لا يكفل حقوق المحاكمة العادلة ويحرم من حق استصدار أمر بمثول المتهم أمام المحكمة ويرسخ الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان.
- توجيه دعوة للخبراء الخمسة للأمم المتحدة الذين منعوا من الدخول غير المشروط سابقاً - أربعة مقررين خاصين ورئيس مجموعة العمل المعنية بالاعتقال التعسفي - للقيام بزيارات دون قيود إلى غوانتانامو وغيره من مراكز الاعتقال التي تديرها الولايات المتحدة، ولا يجوز أيضاً تقييد قدرة الخبراء على التحدث مع المعتقلين على أفراد.
- منح حق الدخول هذا للمنظمات الدولية لحقوق الإنسان، ومن ضمنها منظمة العفو الدولية.
- تقديم تعويضات سريعة وكافية، من ضمنها رد الحقوق والتأهيل والتعويض المالي العادل والكافي إلى المعتقلين المفرج عنهم.

لا أحد يشعر بالارتياح تجاه الوضع القائم في غوانتانامو، لكن إذا أردنا حقاً تخفيض الأعداد لإعادة الأشخاص، فلا يمكن إحراز تقدم بمجرد أن نقول يجب إغلاق غوانتانامو. بل علينا أن نقدم مقترحات عملية، وطرقاً عملية للمضي قدماً.

جون بلينغر الثالث، المستشار القانوني لوزارة الخارجية، 20 أكتوبر/تشرين الأول 2006

ديسمبر/كانون الأول 2007
 رقم الوثيقة: AMR 51/167/2007
 Amnesty International
 International Secretariat, Peter Benenson House
 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom
www.amnesty.org/counter-terror-with-justice

* نستطيع دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية الاضطلاع بدور في توفير حماية دائمة لمعتقلي غوانتانامو (انظر منظمة العفو الدولية) الاعتقالات الأمريكية غير القانونية: توصيات إلى الحكومات الأخرى، رقم الوثيقة: (AMR 51/181/2007).

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2,2 مليون شخص في أكثر من 150 بلداً وإقليماً يقومون بحملات لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونتطلع إلى عالم يتمتع فيه كل شخص بجميع الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ونحن مستقلون عن أية حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ويتم تمويلنا بصورة رئيسية من جانب أعضائنا والتبرعات العامة.



فلنواجه الإرهاب
 بالعدالة
 منظمة العفو
 الدولية